

واحد منها مرحلة ومشي مرحلة **قوله** كالتحريم وانما البيت قال في العجاج  
 الاثنا عشر البيت **قوله** وليس من شرط الوجوب على اهل مكة ومن  
 حولهم الراحلة اعلم ان اصحابنا شرطوا الراحلة في حق من بعد من مكة واما  
 في حق من كان بمكة او حولها لم يشترط الراحلة قال بعضهم يجب عليه الحج اذا  
 كان قادرا على المشي لانه لا يلحقه مشقة زائدة لان بين مكة وعرقات اربع فراسخ  
 خلاف ما اذا كان ضعيفا لا يمكن المشي وقال بعضهم يجب عليه الحج ما لم يقدر على الراحلة  
 لان كل احد لا يقدر على المشي اربعة فراسخ فلو حله بالحالة وهو مدفوع شرعا  
 وقاله الايضاح انما يشترط الراحلة في وجوب الحج على من بعد من مكة فاما اهل  
 مكة ومن حولهم يجب عليه اذا قدر بغير راحلة لانه لا يلحقه مشقة زائدة في الراحلة  
 فينزل ذلك في حق الحج منزلة السعي الى الجمعة **قوله** ثم قيل هو شرط الوجوب لغير  
 اصحابنا في امن الطريق قال بعضهم انه شرط الوجوب لانه لا بد من الزاد والراحلة  
 ولا بقاء لها بعد من الامن وقال بعضهم انه شرط لان النبي صلى الله عليه وسلم سئل  
 بالزاد والراحلة وامهيتين الامن فلو كان من شرط الوجوب لم يجز ما حين عن وقتيل  
 وثمة الاحتلاف يظهر في وجوب الوصية فعرضه شرط الوجوب ولا يجب  
 الوصية لانه يجب عليه الحج لعدم شرطه وهو الامن ومن جعله شرط الاداء  
 قال يجب الوصية لان الحج كان واجبا عليه لقدرته على الزاد والراحلة **قوله**  
 وهو مروى عن ابي حنيفة رضي الله عنه وهو ما قال ابن سريج رحمه الله من كان له  
 زاد وراحلة وهو محتاج من سلطان فان المنع بالجنون كالممنوع بعدم الزاد والراحلة  
 قال وهذا قول ابي حنيفة رضي الله عنه **قوله** قال ويعتبر للمرأة ان يكون  
 لها محرم يحجبها او زوج اى قال الامام القدوري لم اعلم ان وجوب الحج على المرأة يشترط  
 وجود المحرم او وجود الزوج ولا يجوز لها الخروج بلا زوج او محرم سواء كانت شابة

وهو مروى عن ابي حنيفة رضي الله عنه وهو ما قال ابن سريج رحمه الله من كان له زاد وراحلة وهو محتاج من سلطان فان المنع بالجنون كالممنوع بعدم الزاد والراحلة قال وهذا قول ابي حنيفة رضي الله عنه

او محجورا وقال الشافعي يجوز اذا خرجت مع امسأ امينات لست ما روى في الصحيح البخاري  
 سندا الى ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقسافر المرأة الا مع  
 محرم ولا تدخل عليها رجل الا معها محرم وروى في السنن مسندا الى ابي بصير عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم لا تقسافر امرأة ثلثا الا ومعها زوج محرم وروى الشيخ ابو جعفر  
 الطحاوي في شرح الآثار مسندا الى ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه  
 والراحلة امرأة ان تيسر مسنة ثلاثة ايام الا مع محرم وفي شرح الآثار ايضا مسندا  
 الى ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحل لامرأة ان تيسر  
 مسنة ثلاثة ايام الا مع رجل محرم عليها نكاحه وفيه ايضا مسندا الى ابي سعيد  
 الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقسافر المرأة تسقرا لث  
 ايام فصاعدا الا ومعها زوجها او ابنتها او اخوها او زوج محرم منها وذكر الدار قطن  
 حدثت عن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزى الا ومعها محرم وهذه الاحاديث كلها  
 على الشافعي لان المرأة لا يؤمن عليها من الوقوع في الفساد اذا كانت وحدها وهذا  
 المعنى يزاد بانصاف غيرها اليها كالحلوة بالاجتناب حيث لا يجوز للمرأة وان كانت عند  
 اخرى فان قلت فسرت النبي صلى الله عليه وسلم السبيل بالزاد والراحلة ولم يذكر المحرم  
 فلو كان شرطا ذكره قلت انما ذكره في السبيل كان رجلا او مائة عن الجامع التلويح  
 فان قلت جاء في الحديث لا يمتنعوا ما والله سبحانه الله قلت جازها بالبحر والسياف  
 الى دار الاسلام بلا محرم صدق ان يجوز الحج قلت القياس فاسد لوجود الفارق  
 الا تترك ان المعتدة يجوز لها ان تخرج الى دار الاسلام ولا يجوز للمعتدة ان تخرج  
 للحج لانها اذا ما تهاجر تخاف عليها الوقوع في الفتنة وفي الحج اذا خرجت اليه تخاف  
 عليها الفتنة فاقترقا وكذلك المعتدة اخراجها الحد اذا انت بناحتة لا يجوز  
 خروجها للحج في حال المعتدة **قوله** خلاف ما اذا كان بينهما وبين مكة اقل من لثة

فان روي في البيت قال هو زوج محرم منها اذا لم يجز له نكاحها

امرأة

CopyRighted by www.KitaboSunnat.com